

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٦٨٣٦ لسنة ٢٠١١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى كتابى السيد المستشار رئيس محكمة استئناف الإسماعيلية

المؤرخين ٢١ ، ٢٢/٦/٢٠١١ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تُعقد جلسات محكمة جنايات العريش ، التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية ،

دور شهر يوليو ٢٠١١ - استثنائياً - بمقر محكمة استئناف الإسماعيلية ،

الكائن بمجمع محاكم الإسماعيلية بشارع شبين الكوم - مدينة الإسماعيلية -

محافظة الإسماعيلية ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثانية)

تُعقد جلسات الدائرة المدنية والأسرة «استئناف على العريش» ،
التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية ، دور شهر يوليو ٢٠١١ - استثنائياً -
بمقر محكمة استئناف الإسماعيلية ، الكائن بمجمع محاكم الإسماعيلية بشارع شبين الكوم -
مدينة الإسماعيلية - محافظة الإسماعيلية ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الثالثة)

تُعقد جلسات محكمة جنايات الطور ، التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية ،
دور شهر أغسطس ٢٠١١ - استثنائياً - بمقر محكمة استئناف الإسماعيلية ،
الكائن بمجمع محاكم الإسماعيلية بشارع شبين الكوم - مدينة الإسماعيلية -
محافظة الإسماعيلية ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الرابعة)

تُعقد جلسات الدائرة المدنية والأسرة «استئناف على الطور» ،
التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية ، دور شهر يوليو ٢٠١١ - استثنائياً -
بمقر محكمة استئناف الإسماعيلية ، الكائن بمجمع محاكم الإسماعيلية بشارع شبين الكوم -
مدينة الإسماعيلية - محافظة الإسماعيلية ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الخامسة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٤/٧/٢٠١١
بالنسبة للمادة الأولى واعتباراً من يوم السبت الموافق ٩/٧/٢٠١١ بالنسبة للمادة الثانية ،
واعتماداً من يوم السبت الموافق ٦/٨/٢٠١١ بالنسبة للمادة الثالثة ، واعتباراً من يوم السبت
الموافق ٩/٧/٢٠١١ بالنسبة للمادة الرابعة .

صدر فى ٤/٧/٢٠١١

وزير العدل

المستشار / محمد عبد العزيز الجندى